

علامات جوهريّة على مسيرة بنك الكويت المركزي

من المناسب عند الخوض في مسيرة بنك الكويت المركزي أن أُشير في عجالة إلى بداية الفكر المصرفي المركزي (Central Banking) الذي احتلت صدارته أعمال بنك إنجلترا الذي أنشئ في عام ١٦٩٤، علماً أن بنك السويد الذي أنشئ سابقاً على بنك إنجلترا في عام ١٦٥٦، يُعتبر أول بنك في العالم يحصل من الدولة على حق إصدار النقد. وخلال قرابة فترة الثلاثمائة عام الأخيرة، منذ قيام بنك إنجلترا الذي احتفل مؤخراً بمرور هذه الفترة الطويلة على إنشائه، فقد تطورت بالتدريج أغراض وأعمال البنوك المركزية بشكل عام، ولم تعد تقتصر أعمالها على وظيفة إصدار النقد، وإنما تعدّتها إلى مجموعة من الوظائف الأساسية الأخرى مثل قيام البنك المركزي بدوره كبنك للبنوك، وكنك للحكومة، إضافة إلى دوره في الرقابة على البنوك، والقيام برسم وتنفيذ السياسة النقدية في البلاد.

ولقد تزايدت أعداد البنوك المركزية بشكل ملحوظ، ولاسيما خلال الحقبة الزمنية اللاحقة لإنهاء الحرب العالمية الثانية، والتي شهدت أيضاً قيام صندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٥. ويرجع إقبال العديد من الدول على إنشاء البنوك المركزية إلى ما إقتضته المصالح النقدية والنظم المصرفية لدى هذه الدول من ناحية، والفائدة المرجوة من التعاون الدولي من خلال تلك البنوك في المجالات المالية والنقدية من ناحية أخرى. ولقد قصدت من وراء العودة إلى بداية نشأة البنوك المركزية، وإلى تزايد أعدادها وتطور أغراضها وأعمالها، أن أُشير إلى الأمور التالية :

أولاً : أن أضع البعد الزمني لبداية مسيرة بنك الكويت المركزي في إطار تاريخي، وفي ضوء المسيرات المقابلة للبنوك المركزية الأخرى، حيث يمكن القول إن بنك الكويت المركزي ينتمي إلى ما يمكن تسميته بالجيل الحديث نسبياً من البنوك المركزية، وذلك إذا ما قورنت بداية مسيرته ببداية مسيرات بنوك مركزية أخرى أنشئت قبل الحرب العالمية الثانية، مثل بنك إنجلترا (تأسس عام ١٦٩٤ كما ذكر آنفاً)، وبنك فرنسا (عام ١٨٠٠)، وبنك بلجيكا (عام ١٨٥٠)، وبنك إيطاليا (عام ١٨٩٣)، وبنك سويسرا (عام ١٩٠٧)، ونظام الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي (عام ١٩١٤)، وبنك كندا (عام ١٩٣٤)، وبنك الهند الإحتياطي (عام ١٩٣٥).

فلقد ترتب على إستقلال دولة الكويت قيام مجلس النقد الكويتي في عام ١٩٦٠، وطرح الدينار الكويتي للتداول في أول إبريل من عام ١٩٦١، ثم إنشاء بنك الكويت المركزي في ٣٠ يونيو من عام ١٩٦٨ ، بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، حيث باشر البنك أعماله إعتباراً من أول إبريل من عام ١٩٦٩.

ثانياً: أن أقدم دلالات تفيد بأن أغراض وأعمال البنوك المركزية قد إتسمت بالتطور، الأمر الذي أفسح مجال الإستفادة من خبرات بعض البنوك المركزية الرائدة في مجال العمل المصرفي المركزي من ناحية، وأعطى الأجيال الحديثة من البنوك المركزية فرصتها للتطوير والتجديد بما يتماشى مع مستجدات وتحديات وطموحات إقتصادات

بلدانها. فقد قام بنك الكويت المركزي، على سبيل المثال، بإستخدام عدد من أدوات السياسة النقدية، المنصوص عليها في قانون البنك، وذلك عندما إقتضت الظروف إستخدام كل أداة من هذه الأدوات. وهنا يمكن القول إن العبرة المستمدة من مسيرة البنوك المركزية إنما تستند أساساً إلى مدى ما تحرزه هذه البنوك على أرض الواقع من تجاوب فعّال مع ما تواجهه من تحديات ومستجدات عملية، وإلى مدى فاعليتها في تحقيق أهداف السياسة النقدية في الوقت المناسب، وبالقدر المناسب من الكفاءة والإتسجام مع توجهات السياسة الإقتصادية العامة لبلادها.

ثالثاً: أن أؤكد على حقيقة مؤدّاه أن لكل بنك مركزي طريقته للإعراب عن أوجه الإحتفال بمرور فترات معينة على مسيرته، فلقد تضمنت - على سبيل المثال - مظاهر الإحتفال بمرور ثلاثمائة عام على إنشاء بنك إنجلترا إعداد دراستين، إحداهما بشأن التطور الذي شهده مجال العمل المصرفي المركزي، والأخرى بشأن العمل المصرفي المركزي المعاصر. والدراستان، بلا شك، تخدمان مظاهر ذلك الإحتفال، نظراً لما تبوّأه بنك إنجلترا من ريادة في أعمال البنوك المركزية بشكل عام. ولقد وجدت مناسباً، ونحن نحتمل في دولة الكويت باليوبيل الفضي وذكرى مرور خمسة وعشرين عاماً على إنشاء بنك الكويت المركزي، أن تتضمن مظاهر الإحتفال بهذه المناسبة مقالاً بعنوان "علامات جوهريّة على مسيرة بنك الكويت المركزي"، وأن يحتل ذلك المقال مكان الصدارة في هذا الكتاب الثالث الذي يتضمن، كما في الكتابين السابقين

اللذين كانا بعنوان "أضواء على السياسة النقدية والإقتصاد الكويتي"، عدة كلمات قمت بإلقائها في مناسبات محلية وخارجية عن تصورات بنك الكويت المركزي بشأن العديد من القضايا الإقتصادية، وعن توجهات وأداء السياسة النقدية للبلاد.

وتكمن مبررات إنتقائي لذلك العنوان، إضافة إلى كونه أحد المظاهر المناسبة للإحتفال باليوبيل الفضي لبنك الكويت المركزي، في أنني لم أجد ما يبرر الخوض في مسيرة البنك المركزي بأكملها ومن خلال تفاصيل متشعبة عن تطور أدائه وعملياته على إمتداد خمسة وعشرين عاماً. ولذلك، فقد فضلت أن أقوم بإنتقاء بعض أعمال البنك وإهتماماته التي تُمثل علامات بارزة على مسيرته، وأمثلة على نوعية التحديات التي واجهها، وأدلة على الطموحات التي يأمل في تحقيقها. وهنا أود التأكيد على أن هذه العلامات لم يتم إنتقاؤها من منظور الأهمية فحسب، حيث أن لكل عمل من أعمال البنك أهميته ومبرراته، وإنما أيضاً من منظور ما تمثله هذه العلامات من مصادر الإعتراز الأكثر بروزاً لما حققته من أداء على مسيرة البنك المركزي لخدمة أهداف إقتصادنا الوطني، والمساهمة في التصدي لما يواجهه من تحديات وصعوبات.

ويمكن الإشارة إلى العلامات البارزة التالية :

أولاً : نظام سعر صرف الدينار الكويتي:

من المعلوم أن الدور الأساسي لأي بنك مركزي يتمثل في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في إطار السياسة الإقتصادية العامة للبلاد. والقيام بهذا الدور ليس أمراً يسيراً، فرسم السياسة النقدية يتطلب من البنك المركزي أن يكون على دراية تامة بأهداف السياسة الإقتصادية للدولة، وبالتطورات والمستجدات الإقتصادية والمالية والنقدية في داخل الدولة، وأيضاً في خارج الدولة ممّا قد يكون لها إنعكاساتها التي تؤثر في الأوضاع المالية والنقدية الجارية في البلاد.

ولا يعتبر كافياً أن يبذل أي بنك مركزي قصارى جهده في الإلمام بالتطورات والمستجدات الإقتصادية والمالية المختلفة، في داخل بلده وخارجها، وإنما عليه أيضاً أن يستوعب تلك الأمور، وأن يستفيد منها في تهيئة الظروف التي تساعد السياسة النقدية على تحقيق أهدافها. وهنا تتنوع الإجهادات وتختلف التوجهات وتتباين الإهتمامات والأولويات بين بنك مركزي وآخر، ومن فترة لأخرى لدى البنك ذاته، كما تتفاوت أيضاً أساليب العمل ونوعيتها وفعاليتها، وذلك نظراً لإختلاف مراحل النمو الإقتصادي في كل دولة، وحجم وتنوع مواردها الإقتصادية والمالية، ووضع نظامها المصرفي ومدى كفاءته، ودرجة نمو ومدى تنظيم كل من سوق رأس المال، والسوق النقدية وحجم النشاط في كل منهما، هذا إضافة إلى حجم العلاقات المالية والتجارية للدولة مع العالم الخارجي. ولذلك يمكن القول إن أدوات السياسة النقدية إنما يختلف تأثيرها ومدى فاعليتها بإختلاف الظروف والأوضاع الإقتصادية والنقدية التي تعمل في ظلها.

وهنا يبرز نظام سعر صرف الدينار الكويتي كعلامة بارزة على مسيرة بنك الكويت المركزي، ولكون ذلك النظام يُمثل أداة هامة من أدوات السياسة النقدية التي تتماشى مع أوضاع الإقتصاد الكويتي وتحقق أهدافه المتمثلة في الحفاظ على الإستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية، ولا سيما في ضوء ما يتصف به النظام النقدي الدولي المعاصر من تقلبات ملحوظة في أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل بعضها البعض، وذلك من خلال إرتباط سعر صرف الدينار بسلة خاصة غير معلنه من العملات الرئيسية والموزونة عموماً بأهمية دولها النسبية في العلاقات التجارية والمالية مع دولة الكويت. وهذا الإستقرار النسبي من شأنه أن يحد من مستوى التضخم المستورد في الإقتصاد المحلي الذي يعتمد إعتياداً رئيسياً على الواردات من العالم الخارجي، الأمر الذي يجعله عرضة للتأثر الملموس بالتضخم العالمي من خلال تقلبات أسعار الواردات.

ولقد طبق النظام الحالي لسعر صرف الدينار إعتباراً من ١٨ مارس عام ١٩٧٥، ومن أهم ما يميزه تخلي الدينار عن الإرتباط بعملة واحدة، أيّاً كانت الهوامش، والإرتباط بتلك السلة الخاصة. ونظراً للخصائص المميزة للإقتصاد الكويتي، وفي مقدمتها الإعتماد الملحوظ على إنتاج النفط وبالتالي عوائد صادرات النفط الذي يُسعر ويدفع بالدولار في أسواق النفط العالمية، وما تقوم به الواردات من تلبية لنسبة ملحوظة من الطلب الكلي المحلي على السلع والخدمات، بشقيه العام والخاص، إضافة إلى القوانين المحلية التي تؤكد على حرية التجارة والمدفوعات

ولا تضع قيوداً على تحويلات النقد، لذلك فقد كان من المحتم أن تؤخذ الأهداف التالية في الاعتبار عند رسم وتنفيذ السياسة النقدية :

١ - تحقيق أكبر قدر ممكن من الإستقرار في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل عملة التدخل الرئيسية (الدولار) والعملات الأخرى ذات الأهمية في التعامل التجاري والمالي لدولة الكويت مع العالم الخارجي. ويؤدي ذلك الإستقرار النسبي إلى تفادي ما يترتب على عدم الإستقرار من مخاطر تؤثر سلباً في خطط ونشاط القطاعات الإقتصادية المحلية مع العالم الخارجي، وعلى مؤشرات لها أهميتها في الإقتصاد الكويتي، مثل الأسعار المحلية وميزان المدفوعات.

٢ - المحافظة على القوة الشرائية للدينار في داخل البلاد، ومقابل العملات الرئيسية، بقدر المستطاع، وذلك من خلال حماية الإقتصاد الوطني من الإنعكاسات التي تؤثر سلباً في معدل التضخم.

٣ - تنظيم تدفقات رأس المال من الإقتصاد المحلي وإليه، والعمل على الحد من المضاربة على الدينار الكويتي.

٤ - المحافظة على نظام حرية التجارة والمدفوعات.

ويستدل من البيانات الفعلية أن سياسة بنك الكويت المركزي بشأن سعر صرف الدينار الكويتي قد تحققت فاعليتها في الحفاظ على الإستقرار النسبي للدينار مقابل العملات الرئيسية، حيث يستفاد من البيانات الفصلية المتوافرة

عن الفترة الممتدة من الربع الأول من عام ١٩٨٨ إلى الربع الثاني من عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، ونظراً لأن هذه الفترة تغطي سنوات قبل الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت، وسنوات أخرى عقب التحرير وحتى الآونة الأخيرة، أن التغير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد كان بمعدلات طفيفة إذا ما قورنت بمعدلات تغير الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث لم يتجاوز أقصى إرتفاع وأدنى تراجع للدولار مقابل الدينار ما معدله ٣,٦٧% و ٢,٢٢% على التوالي. أمّا تقلب الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، فكانت بمعدلات غاية في الإرتفاع، وذلك على النحو التالي :

أقصى إرتفاع (%)	أدنى تراجع (%)	
١٠,٧٥	١٠,١٦	الفرنك الفرنسي
١١,٧١	١١,١٢	الين الياباني
١٧,٦٣	٩,١٨	الليرة الإيطالية
١٣,٦٨	١٤,٠٣	الفرنك السويسري
٩,٣٦	١٢,١١	المارك الألماني
١٤,١٧	٦,٥٩	الجنيه الإسترليني
٣,٦٧	٢,٢٢	الدينار الكويتي

ولقد أدّت فاعلية سياسة سعر صرف الدينار الكويتي، على النحو المشار إليه آنفاً، إلى لفت أنظار مؤسسات عالمية متخصصة، حيث تكررت - على سبيل المثال - إشادة صندوق النقد الدولي بهذه الفاعلية، وتضمنت تقاريره

الخاصة بالتطورات الإقتصادية الراهنة في دولة الكويت خلاصة مفادها " إن الحفاظ على ترتيبات سعر الصرف الحالية (الربط بسلة خاصة من العملات) يعتبر وسيلة فعّالة لتقليل التقلبات في القيمة الإسمية للعوائد المتحققة من صادرات النفط، وكذلك تحقيق الإستقرار في مستويات الأسعار المحلية " .

ثانياً : تعدد وتطور أدوات السياسة النقدية:

قام بنك الكويت المركزي خلال الأعوام الماضية بإستخدام عدد من أدوات السياسة النقدية المنصوص عليها في قانون البنك، وذلك عندما إقتضت الظروف النقدية المحلية إستخدام كل أداة من هذه الأدوات. وليس المجال هنا مناسباً لسرد مختلف التفاصيل المتعلقة بخلفية كل أداة وجدواها وفعاليتها، لأن هذه التفاصيل ستخرجنا عن النظرة الشمولية لما تتسم به هذه الأدوات بشكل عام، وعن ما يمكن إعتباره علامةً من العلامات البارزة على مسيرة البنك المركزي. وهذه العلامة تتمثل في أن بنك الكويت المركزي لم يقم بتطبيق الأدوات التقليدية التي نجدها عادة في بنوك مركزية أخرى بشكل تلقائي، وإنما عمل على أن تكون هذه الأدوات مشتقة من الحاجة المحلية إليها، ومتماشية مكوناتها وأسلوب عملها مع ظروف الإقتصاد الكويتي.

ويمكن القول إن تلك السمات المميزة لأدوات السياسة النقدية في دولة الكويت، والتي سيتم تناولها لاحقاً، يمكن حصرها في سمتين هامتين، وهما:

١ - أن إستحداث أي من تلك الأدوات، إضافة إلى ما قام البنك بإصداره من قرارات أو تعليمات، قد كان وليداً لما أملتته كل من التطورات المالية والنقدية المحلية، والعالمية التي لها تأثيرها في الوضع النقدي المحلي، وسلامة أداء وحدات الجهاز المصرفي والمالي في البلاد، أي أن البنك المركزي كان ينطلق في إستحداث أدوات السياسة النقدية من حالة الضرورة وفي حدودها.

٢ - أن ثمة تعديلات مستمرة أُدخلت على أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي بهدف زيادة فاعلية هذه الأدوات في ضوء كل من ظروف التطبيق، وتطور الأوضاع الإقتصادية والمالية بشكل عام، إضافة إلى تطور أوضاع الجهاز المصرفي في دولة الكويت.

والأمثلة عديدة عن أدوات السياسة النقدية التي إستحدثها البنك المركزي بسبب الحاجة إليها، ومنها :

- نظام السيولة الذي إستحدثه البنك في شهر سبتمبر من عام ١٩٧٤ بهدف توحيد نسبة وقواعد السيولة التي كانت تطبقها البنوك التجارية الكويتية حينذاك، وبالقدر الذي يضمن إستمرارية قدرة البنوك على الوفاء بما عليها من إلتزامات قبل أصحاب الودائع. ومن المعلوم أن هذا النظام قد أخذ بالحد الأدنى لمتطلبات السيولة إذا ما قورن بأنظمة السيولة التي تطبقها البنوك المركزية الأخرى، وأعتبر من أدوات السياسة النقدية التي يُمكن عن طريقها التأثير في قدرة البنوك المحلية على الإقراض.

وفي شهر إبريل من عام ١٩٧٨ بدأ العمل بنظام جديد للسيولة يتسم بأنه أكثر شمولاً ومرونة من حيث تجاوبه مع التطورات المالية والنقدية في الأسواق المحلية والعالمية، وكذلك مع التطورات الهيكلية والنوعية في الجهاز المصرفي المحلي، ولاسيما عقب إنضمام البنوك المتخصصة إلى نظام السيولة الجديد الذي ألزم البنوك المحلية بالإحتفاظ بنسبة معينة من السيولة تتدرج من الإعفاء التام للودائع المربوطة لأكثر من عام إلى أن تصل إلى ٣٥% للودائع تحت الطلب، على أن لا تقل نسبة ما هو محرر بالعملة المحلية (من الأصول السائلة المطلوبة) عن ١/٣ ٣٣%.

- إقراض البنوك عند الضرورة، وفق ما تنص عليه المادة (٤١) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ المعدل بمرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧، بأنه يجوز للبنك المركزي أن يمنح البنوك في الحالات الإضطرارية قروضاً أو سلفاً بالحساب الجاري لمدة لا تتجاوز ستة أشهر لقاء ضمانات يعتبرها كافية. كما تنص المادة (٤٢) من القانون ذاته على جواز قيام البنك المركزي بمد مدة القروض لفترة لا تزيد على ستة أشهر.

- فتح حسابات ودائع لدى البنوك في أواخر عام ١٩٧٤، وذلك عندما واجهت البنوك المحلية عجزاً في أرصدها بالدينار الكويتي، علماً أن البنك المركزي لا يحبذ استخدام هذه الأداة إلا عندما تعجز الأدوات الأخرى عن تحقيق الغرض في تزويد البنوك المحلية بالسيولة المناسبة، حيث أن فتح حسابات ودائع لدى البنوك يُعتبر وسيلة غير

مرنة ولا تُمكن البنك المركزي من الرقابة على إستخدامات الأموال التي تحصل عليها البنوك عن طريق هذه الوسيلة.

- نظام خصم وإعادة خصم الأوراق التجارية، إعتباراً من أول فبراير عام ١٩٧٥، حيث تمثل الدافع من وراء وضع ذلك النظام في إيجاد وسيلة أمام البنوك المحلية للحصول على تسهيلات إئتمانية من البنك المركزي، وذلك بعد أن تعرضت تلك البنوك، ولأول مرة في تاريخها، بنقص في أرصدها بالدينار الكويتي في أواخر عام ١٩٧٤.

- فتح حسابات ودائع بفائدة للبنوك، وذلك في ١٥ إبريل عام ١٩٧٣ بهدف توظيف بعض ما لدى البنوك من فوائض أرصدة نقدية بالدينار الكويتي، والتي كانت تتعرض آنذاك لمخاطر ملحوظة ناجمة عن التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات الرئيسية. وهذا النظام لا يعتبر - حقيقة - أسلوباً مرناً يمكن إستخدامه في تنظيم مستويات السيولة لدى الجهاز المصرفي والمالي. فالبنك المركزي يستطيع فقط، وإلى مدى محدود، إمتصاص جزء من فائض السيولة، ولا يمكن إستخدام ذلك الأسلوب في التوجه الآخر المتمثل في تزويد البنوك بالسيولة عند الحاجة إليها. لذلك، فقد قام البنك المركزي بوقف العمل بهذه الأداة إعتباراً من تاريخ ٤ إبريل من عام ١٩٧٩، وهو التاريخ الذي أصدر فيه البنك المركزي سندات قابلة للتداول لتحل محل نظام فتح حسابات ودائع بفائدة للبنوك.

- بيع وشراء العملات بالأجل (Swap) مع البنوك المحلية، وذلك إعتباراً من تاريخ ٣٠ مايو ١٩٧٨، حيث يمكن لهذه العمليات أن

تُساعد البنوك على زيادة أرصدها بالدينار الكويتي عندما تواجه، كلها أو بعضها، مشكلة وجود نقص في أرصدها بالدينار الكويتي. كذلك فإنه يمكن استخدام عمليات بيع وشراء العملات بالأجل كوسيلة لسحب جزء من فائض السيولة بالدينار الكويتي لدى الجهاز المصرفي.

- إصدار سندات قابلة للتداول (سندات بنك الكويت المركزي)، وذلك إعتباراً من الأسبوع الأول من شهر إبريل عام ١٩٧٩، وفق قواعد أشير إليها في نظام إصدار السندات، والذي تضمن إستعداد البنك المركزي لشراء هذه السندات، قبل موعد إستحقاقها، ممّن يرغب من حائزها في بيعها، علماً أن شراء هذه السندات قد كان في المرحلة الأولى قاصراً على البنوك المحلية ويجرى تداولها فيما بين البنوك فقط، ثم سمح لاحقاً لشركات الإستثمار المحلية بشراء السندات وتداولها فيما بينها وبين البنوك المحلية. وفي محاولة لدعم برنامج هذه السندات وتوسيع نطاق حيازتها، فقد تقرر - في عام ١٩٨٠ - إدخالها ضمن نسبة السيولة المفروضة على البنوك المحلية، وذلك بإلزامهم بنسبة لا تقل عن ٣% (كحد أدنى) من إجمالي ودائعها الخاضعة لنظام السيولة في سندات البنك المركزي، أو حسابات جارية لدى البنك المركزي، أو موجودات نقدية في صورة أوراق نقد ومسكوكات وما في حكمها.

- أدوات الدين العام، حيث ترجع بداية قيام بنك الكويت المركزي بإصدار هذه الأدوات (أذونات وسندات خزانة)، نيابة عن وزارة المالية، إلى شهر نوفمبر من عام ١٩٨٧. وهذه الأدوات قد أتاحت

روافد مالية يمكن إستخدامها في تغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى ما أتاحته هذه الأدوات من منافذ إستثمارية جيدة لتوظيف فائض السيولة لدى البنوك وشركات الإستثمار المحلية والأفراد، على نحو يساعد على توطين الدينار الكويتي، ومن توافر أداة مالية يستخدمها البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة لزيادة فاعلية السياسة النقدية لأغراض تنظيم مستويات السيولة المحلية، وتحقيق الإستقرار في السوق النقدي المحلي.

من جانب آخر، تجدر الإشارة كمثال على إهتمام البنك المركزي بتطوير أدوات السياسة النقدية وزيادة فاعليتها لتتماشى مع الأوضاع المحلية والمستجدات العالمية المؤثرة في السوق المحلي، إلى تلك التطورات التي شهدتها هيكل أسعار الفائدة على الدينار الكويتي، ولاسيما التطورات التالية :

١ - أدرك البنك المركزي عند بداية أعماله أن الحد الأقصى لسعر الفائدة (٧%) الذي كان منصوصاً عليه في المادة (١٦٦) من قانون التجارة يُشكل عائقاً أمام إستخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية، وأمام وضع تركيبة لأسعار الفائدة في دولة الكويت تتلاءم ومقتضيات الظروف النقدية والإقتصادية السارية في الداخل والخارج. ولذلك، فقد تقدّم البنك المركزي بمذكرة إلى الحكومة يطلب فيها تعديل نص المادة (١٦٦) من قانون التجارة على نحو يجعل تعيين الحد الأقصى لسعر الفائدة من إختصاص مجلس إدارة البنك المركزي وموافقة وزير المالية.

وترتيباً على ذلك، فقد صدر في شهر نوفمبر من عام ١٩٧٦ مرسوم بقانون بتعديل المادة (١٦٦) من قانون التجارة على النحو المطلوب، وهذا ما يفسر قيام البنك المركزي في شهر فبراير من عام ١٩٧٧ بإصدار قرار يقضي برفع الحد الأقصى لسعر الفائدة إلى ١٠% على المعاملات المحررة بالدينار الكويتي، وتعيين حد أدنى لسعر الفائدة على حسابات التوفير المحررة بالدينار، وترك أمر تحديد أسعار الفائدة على المعاملات المحررة بالعملة الأجنبية إلى عوامل العرض والطلب في الأسواق المالية العالمية. وبذلك، فقد أصبح في مقدور البنك المركزي المساعدة على حصول النشاطات الإقتصادية المنتجة على الائتمان المصرفي بأسعار فائدة معقولة، وبالتالي المساهمة في استخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات الرقابة على الائتمان المصرفي وتوجيهه.

٢ - قام البنك المركزي إعتباراً من شهر ديسمبر عام ١٩٨٨ بتطبيق هيكل جديد لأسعار الفائدة، وذلك لمواكبة التطورات المحلية والمستجدات العالمية، والتي تمثلت في ضغوط على أسعار الفائدة المحلية نتيجة الإرتفاعات الملموسة في أسعار الفائدة العالمية. ووفقاً لذلك الهيكل الجديد، فقد تم رفع أسعار الفائدة على الدينار، وذلك بعد ربطها بسعر الخصم (كسعر محوري) الذي يستطيع البنك المركزي من خلال تعديله التأثير مباشرة في أسعار الفائدة على كل من الودائع والإقراض بالدينار. وبذلك، فقد أتاح الهيكل الجديد، الذي أدخل عليه البنك المركزي مؤخراً بعض التعديلات مثل تحرير الحد الأدنى لأسعار الفائدة على ودائع الدينار، مرونة كافية لتعديل أسعار

الفائدة المحلية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وإنسجاماً مع التطورات المحلية والمستجدات الخارجية.

وإضافة لما سبق، تجدر الإشارة إلى قيام بنك الكويت المركزي ببسط رقابته على شركات الإستثمار، بمقتضى القرار الوزاري الصادر في ٨ يناير عام ١٩٨٧ بشأن تنظيم رقابة البنك المركزي على شركات الإستثمار، وعلى شركات الصرافة، وفق القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٩ مارس عام ١٩٨٤ بشأن إخضاع شركات الصرافة لرقابة البنك المركزي. ولقد إستهدفت الرقابة على هذه الشركات تحقيق عدة أهداف من أهمها إحداث تنسيق وتكامل بين أعمال البنوك وأعمال شركات المال، وتطبيق سياسة نقدية وإئتمانية فعّالة لا تتأثر بمحاولات الإضعاف من جانب مؤسسات غير خاضعة لرقابة البنك المركزي، وكذلك التأكد من سلامة الأوضاع المالية لهذه الشركات وضمن الإستمرار في عملها.

ثالثاً: تحديات فترة الإحتلال:

قام بنك الكويت المركزي أثناء فترة الغزو العراقي الغاشم بالعمل من خارج البلاد، مع تركيز جهوده على العديد من الأمور الأساسية التي كانت تصب في مجالين رئيسيين يكمل أحدهما الآخر. والمجال الأول تمثل في المستلزمات التي تطلبت إهتماماً عاجلاً بإتخاذ الإجراءات التي لا تحتل التأجيل أو التأخير، ثم العمل على متابعة تنفيذ هذه الإجراءات بشكل مستمر، وذلك لمواجهة تبعات الممارسات غير

المشروعة التي قامت بها سلطات الاحتلال العراقي الغاشم. أمّا المجال الآخر، فقد كان يتمثل في الترتيبات والإجراءات التي تطلبت منظوراً وبعداً مستقبلياً، مثل الإعداد الدقيق لإستراتيجية ما بعد التحرير، والتي تركّزت محاورها في سبل إستعادة الإستقرار النقدي في البلاد، وتعزيز الثقة بالدينار الكويتي، وإعادة ترتيب أوضاع وحدات الجهاز المصرفي والمالي، بما في ذلك ما يتوقع أن يواجهها من مشكلات وتحديات، وبما يؤهلها للقيام بدورها في خدمة الإقتصاد الوطني عقب التحرير مباشرة، وبالسّعة المناسبة.

ويمكن القول إن مجالات عمل بنك الكويت المركزي خلال فترة الاحتلال البغيض، بشقيها العاجل والآجل، تمثل تجربة فريدة وعلامة بارزة على مسيرته بسبب ما أقدم على تحقيقه من أعمال حتمتها الظروف الإستثنائية المتولدة عن هذه الفترة العصيبة. وإذا ما أردنا أن نكون منصفين في الحكم على جدوى هذه الأعمال وأهميتها ومدى صعوبة إنجازها حينذاك، فإنه لا يمكن النظر إليها بمنظور كثافة الأداء ونوعيته وإستثنائيته وسرعته فحسب، وإنما أيضاً من منظور ما كان يعتـورنا - كأحد فرق العمل الكويتية - من شعور جيّاش للذود عن حمى الوطن ومصالحه أينما كنا، وبكل ما نملك، وعلى كل الجبهات والمجالات.

١ - الإجراءات العاجلة : كانت هذه الإجراءات تغطي عدة مجالات، كما أن تنفيذها كان يتطلب عناية فائقة، وجهداً حثيثاً. ومن هذه الإجراءات ما يلي :

- إجراءات لتأمين الموارد المالية اللازمة لأغراض الإنفاق على التزامات الحكومة الكويتية الشرعية، وذلك من خلال السعي لدى السلطات المالية والنقدية في الدول الصناعية الرئيسية لفك التجميد عن الأصول الكويتية لديها. وكانت هذه الدول قد قامت بذلك التجميد بناءً على طلب دولة الكويت، ولحماية أصولها في الخارج إبان الغزو العراقي الغاشم.
- العمل على إلغاء جميع توقييع البنوك المحلية، والمعتمدة في الخارج، وقصرها على توقييع محددة لرؤساء مجالس إدارات البنوك ومن ينوب عنهم، وكذلك السعي على إعادة تنظيم وتجميع كبار المدراء التنفيذيين في الخارج. وهذه الإجراءات، إضافة إلى إجراء إعادة بناء سجلات البنوك المحلية، قد ساهم في الحفاظ على حقوق كل من المودعين والمساهمين، وكذلك في الحفاظ على حقوق كل بنك وممتلكاته.
- مساعدة البنوك الكويتية على سداد ما عليها من مستحقات و التزامات لكل من البنوك الأجنبية والمؤسسات الدولية، ولقد تطلب ذلك الإجراء إعداد برنامج لتسوية الفوائد المستحقة على مطلوبات البنوك الكويتية، وحصر معاملات هذه البنوك في سوق القطع الأجنبي، وكذلك المعاملات في سوق ما بين البنوك.
- حرمان العدو الغاشم من الاستفادة من أوراق النقد الكويتي التي قام بالسطو عليها من خزائن بنك الكويت المركزي، والتي لم تكن مُصدرة بعد، وذلك من خلال إلغاء قوة إبرائها القانونية وفق القانون رقم (٩٠/٢٢) الصادر في ٧ أكتوبر من عام ١٩٩٠ بشأن عدم التزام البنك المركزي

بإعادة قيمة الأوراق النقدية المسروقة من خزائنه، والقرار الوزاري رقم (٩٠/١١) الصادر في التاريخ ذاته بشأن تحديد فئات وأرقام الأوراق النقدية المسروقة. ولقد ترتب على ذلك أن قام بنك الكويت المركزي بمباشرة الإتصال بالبنوك المركزية الأخرى لحث الوحدات المصرفية والمالية لديها على وقف قبول أوراق النقد الكويتية الملغاة.

- التعرف المستمر خلال فترة الإحتلال الغاشم على مجريات الأمور التي تهم البنك المركزي والجهاز المصرفي الكويتي، إضافة إلى تسريب أموال للكويتيين الصامدين بالداخل، بهدف دعم مقاومتهم.

٢- الإجراءات الآجلة : تمثلت هذه الإجراءات في عدة ترتيبات وإجراءات يأتي في مقدمتها الإعداد المسبق ل خطة تتضمن الترتيبات والتعليمات التي ينبغي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي الأخذ بها بهدف ترتيب أوضاعها ومزاولة أعمالها الإعتيادية لفترة ما بعد التحرير مباشرة، وكذلك سبل معالجة إفرازات الغزو على أداء وكفاءة ذلك القطاع. كما قام البنك بإعداد قائمة بكبار موظفيه، ممن كان الإتصال بهم يتم بشكل دوري لأغراض وقوفهم على أهبة الإستعداد للعودة إلى دولة الكويت فور التحرير. هذا إضافة إلى تبادل الآراء، بشأن العديد من القضايا وما يتوجب القيام به، وذلك مع جهات معنية كويتية (مثل وزارة المالية، والهيئة العامة للإستثمار ممثلة في مكتب الإستثمار الكويتي بلندن)، وأخرى دولية (مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي).

رابعاً: جهود البنك وإهتماماته عقب التحرير:

ممّا لا شك فيه أن ما أنجزه بنك الكويت المركزي بسرعة قياسية خلال فترة ما بعد التحرير مباشرة يعد علامة بارزة على مسيرته، لأن هذه الفترة شهدت مهام إعادة البناء، وكذلك إعادة الثقة في كل من الإقتصاد المحلي والنظام المصرفي والمالي والعملية الوطنية، ومتطلبات إستثنائية هائلة، إزدادت صعوبتها وتحدياتها بسبب كل من التوقف شبه الكامل في أنشطة الجهاز المصرفي والمالي المحلي، وتعطل المورد الرئيسي للبلاد، والمتمثل في إنتاج وتصدير النفط. كما تسببت تلك التطورات في إحداث تغييرات جذرية في هيكل الإقتصاد المحلي من حيث: حجمه، وتركيبته السكانية، والوضع المالي، ومعدلات أداء مختلف القطاعات الإقتصادية في البلاد.

ولقد برزت خلال فترة ما بعد التحرير أيضاً عدة مخاطر مفادها أنه إذا لم تتم مهام إعادة البناء، وتأهيل قطاع النفط عقب السيطرة على حرائق الآبار، وقيام وحدات الجهاز المصرفي والمالي بمزاولة أعمالها الإعتيادية، فوراً وبكفاءة، فإن ثمة مخاوفاً من حدوث انعكاسات لها خطورتها ولا تحمد عقبائها، مثل عدم الإستقرار النقدي، وفقدان الثقة في العملة الوطنية، وإرتفاع معدل التضخم المحلي المتسارع، ومزيد من تراجع مستويات كل من الدخول المحلية، والإحتياطيات الأجنبية.

ولقد تزامن مع جهود إعادة الخدمات الأساسية من غير إبطاء، وتوافر المعروض من السلع الضرورية بصورة كافية ما يلي:

- إتمام عمليات تبديل الأوراق النقدية من الإصدار الثالث لتحل محلها في التداول أوراق النقد الجديدة (الإصدار الرابع) إعتباراً من الرابع والعشرين من شهر مارس عام ١٩٩١.
 - إتمام عمليات السحوبات من الودائع والتحويلات من الدينار الكويتي إلى العملة الأجنبية بسلاسة ودقة.
 - إتباع سياسة سعر صرف الدينار التي كانت سائدة قبل الغزو العراقي الغاشم.
 - الإستمرار في إنتهاج سياسة نقدية حذرة، والعمل على سرعة إستعادة عافية القطاع المصرفي والمالي، نظراً لماله من دور فعّال في تسيير عجلة النشاط الإقتصادي في البلاد. وهذه أمور أدّت، في نظر صندوق النقد الدولي، إلى الإنجازات الهامية التالية :
- ١ - إستعادة الثقة في الدينار الكويتي، بدليل الإنخفاض الطفيف نسبياً في حجم الودائع لدى البنوك المحلية، حيث أن إستقرار سعر صرف الدينار، جنباً إلى جنب مع سياسة أسعار الفائدة على الدينار، والتي سمحت بأن تكون هذه الأسعار أعلى من أسعار الفائدة على ودائع العملات الأجنبية الرئيسية، وبالتالي ساعدت على تفضيل الموجودات الدينارية على الموجودات الأجنبية، قد أدّى إلى إحتواء الضغوط على طلب العملات الأجنبية، وبالتالي الحد نسبياً من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. ولقد تبين من البيانات المتوافرة أن حجم السحوبات من البنوك المحلية والتحويلات المالية إلى الخارج خلال فترة ما بعد

التحرير، قد كان أقل بكثير من المخاوف التي سادت في ذلك الشأن خلال تلك الظروف الإستثنائية.

٢ - تراجع مستويات الأسعار المحلية بصورة كبيرة، رغم إرتفاع مستويات هذه الأسعار مع بداية التحرير بما يزيد معدله عن ٨٥% مقارنة بمستوياتها قبل الغزو العراقي الغاشم (مايو ١٩٩٠ = ١٠٠)، بسبب نقص المعروض من السلع في السوق المحلي نتيجة لما خلفه الغزو العراقي الغاشم من أضرار جسيمة ألحقها بالقدرات الإنتاجية المحلية، وإستيلائه على المخزون السلعي للقطاعات الإقتصادية المختلفة، إضافة إلى سرقة منازل الأفراد وممتلكاتهم. وللتدليل على ذلك التراجع الحاد في مستويات الأسعار المحلية، فإن مؤشر تحركات الأسعار المحلية، الذي أعدّه بنك الكويت المركزي في ذلك الصدد، يشير إلى زيادة المستوى العام للأسعار المحلية في شهر ديسمبر عام ١٩٩١ بنسبة ٩% فقط عنها خلال فترة ما قبل الغزو.

ولقد كان وراء الإنجازين المذكورين آنفاً، في رأي صندوق النقد الدولي، كل من السياسة النقدية الحذرة، وتحسن حجم الإمدادات السلعية في الأسواق المحلية، ولذلك فقد أشاد الصندوق بالإنجازين المذكورين، وأشار إلى أنه "ينبغي تهنئة السلطات النقدية على إدارتها المالية بكفاءة، حيث أن إستعادة الإستقرار النقدي من شأنه توافر ظروف مواتية لمعالجة المهام الإقتصادية الصعبة التي تواجهها دولة الكويت في الحاضر والمستقبل".

وإضافة لما سبق، وضمن جهود بنك الكويت المركزي خلال فترة ما بعد التحرير، فإن ثمة أموراً ثلاثة أولاها البنك إهتماماً مناسباً، وكانت على النحو التالي:

١ - تعليمات البنك المركزي إلى البنوك المحلية بشأن عدم الإعتداد بأي تغييرات تكون قد حدثت على أرصدة حسابات العملاء لديها خلال الفترة من أول شهر أغسطس من عام ١٩٩٠ (اليوم السابق على الغزو الغاشم) إلى ٢٤ مارس من عام ١٩٩١ (تاريخ إعادة فتح البنوك الكويتية لمزاولة أعمالها الاعتيادية)، وكذلك التعليمات بدفع فوائد على حسابات الإيداع والودائع الثابتة عن فترة الإحتلال الغاشم بأكملها.

٢ - قيام البنك المركزي بتقديم الدعم المالي الضروري للبنوك المحلية، وذلك لأغراض كل من تسهيل معاملات سوق ما بين البنوك المحلية، وتسوية معاملات سوق ما بين هذه البنوك المحلية وبنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومما لا شك فيه أن إجراءات هذا الدعم المالي تؤكد بوضوح قناعة راسخة تبناها البنك المركزي حينذاك، ومفادها الإلتزام التام بمبدأ المصداقية والوفاء بالإلتزامات.

٣ - مساهمة البنك المركزي، منذ فترة ما بعد التحرير، في الجهود الكثيفة بشأن معالجة مشكلة المديونيات الصعبة، وهذه المساهمة الجادة التي أخذت وقتاً وجهداً لا يستهان بهما قد كان مبعثها إدراك راسخ لدى البنك بما يتوقع أن يترتب على هذه المشكلة من انعكاسات تؤثر سلباً في قدرة وحدات القطاع المصرفي والمالي على القيام بدورها

في تعزيز أداء القطاعات الاقتصادية في البلاد، بإعتبار أن تلك الوحدات تمثل الشرايين النابضة بالحركة الاقتصادية إلى تلك القطاعات.

خامساً: التصورات المستقبلية:

لا يتوقف الخوض في مسيرة بنك الكويت المركزي عند نهاية فترة الخمسة والعشرين عاماً الماضية، لأن دور البنك المركزي لا يقتصر على معالجة الأوضاع النقدية والاقتصادية الراهنة فحسب، بل يتجاوزها إلى دور مستقبلي، وذلك من خلال طرح الآراء بشأن التصورات التي ينبغي التركيز عليها خلال المرحلة القادمة، ولفت الإنتباه إليها.

وهذه التصورات المستقبلية، التي تعتبر إهتماماً جوهرياً من إهتمامات البنك المركزي، وعلامة بارزة على مسيرته، يمكن حصرها في ثلاثة مجالات رئيسية على النحو التالي :

١ - تصورات إقتصادية، والتي من خلالها يبدي البنك المركزي رأيه بشأن القضايا والتحديات الاقتصادية الرئيسية، وصولاً بالإقتصاد الوطني خلال المرحلة القادمة إلى ما يحقق طموحاته وأهدافه المبتغاة. ولقد أولى البنك المركزي هذه التصورات الاقتصادية المستقبلية عناية خاصة، سواء خلال مرحلة ما قبل الغزو أو بعده، كما كانت هذه التصورات تستند إلى قنوات موضوعية مدروسة.

ومن التصورات الإقتصادية التي حظيت بمنظور البنك المركزي خلال الآونة الأخيرة ضرورة إعادة النظر في توجهات المالية العامة للبلاد، والقيام بمعالجة عجز الموازنة العامة معالجة جذرية وعاجلة، وذلك عقب وصول نسبة ذلك العجز إلى كل من الإيرادات العامة، والناتج المحلي الإجمالي، وقيمة واردات الكويت، إلى نسب مرتفعة إذا ما قورنت بالنسب المقابلة في العديد من الدول الأخرى. وهذه المعالجة تتطلب بالضرورة إعادة النظر في حجم الإنفاق العام ومكوناته ومردوده وانعكاساته الفعلية على إقتصادنا الوطني، وكذلك إعادة النظر في كيفية توافر مصادر وحجم مناسب ومننظم من الإيرادات غير النفطية.

وثمة تصورات إقتصادية أخرى مفادها أن ما يترتب على معالجة عجز الموازنة العامة من تراجع لدور القطاع العام في النشاط الإقتصادي المحلي، لابد وأن تعوضه زيادة في قدرة القطاع الخاص الذاتية على تعزيز دوره في ذلك النشاط، وهنا تبرز أهمية برامج الخصخصة لأغراض نقل ملكية وأنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص، وكذلك أهمية إستناد نشاط القطاع الخاص، بشقيه المحلي والأجنبي، إلى قوى السوق وما تتطلبه من حرية إقتصادية في عمليات الإنتاج والتسويق في السوق المحلي، ومن فرص خارجية لزيادة قيمة الصادرات غير النفطية. وكثيراً ما أشار البنك المركزي في تقاريره ودراساته عن الأوضاع الإقتصادية في البلاد أن معالجة هذه الأوضاع، من خلال برامج إصلاح إقتصادية مدروسة وقابلة للتنفيذ بالسرعة المناسبة، ينبغي أن تستند

إلى خطة إقتصادية مستقبلية، بحيث تشمل هذه الخطة على أهداف محدّدة وتوجهات واضحة مستمدة من إستراتيجية تنموية بعيدة المدى من شأنها أن تعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية وتنويع مصادر الدخل، وأن تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مستقرة للقطاعات الإقتصادية غير النفطية، وزيادة في الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في الإقتصاد الكويتي، ومنه توافر المزيد من فرص العمل لقوة العمل الوطنية.

٢ - تصورات مستقبلية على صعيد الجهاز المصرفي والمالي، حيث تتضمن تصورات البنك المركزي في ذلك الصدد سبل تطوير أداء وحدات الجهاز المصرفي والمالي، وزيادة فاعليتها في خدمة أهداف الإقتصاد الوطني، وتعميق دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في البلاد وترسيخ الثقة بالعملة الوطنية، وكذلك تعزيز مسيرة البنك المركزي ودوره في تنظيم المهنة المصرفية، وفي الرقابة على وحدات ذلك الجهاز والحفاظ على إستقراره.

وهنا يتبين ما يسعى بنك الكويت المركزي إلى تحقيقه خلال المرحلة المقبلة من تحرير لأدوات السياسة النقدية، ومن العمل - بواسطة إيجابيات عمليات الدمج والخبرة من المشاركات الأجنبية - على تواجد وحدات مصرفية ومالية قادرة على الأداء المتميز والوفاء بالمعايير الدولية، وكذلك على المبادرات والمنافسة الحرة، محلياً وخارجياً.

وختاماً، أرجو أن أكون قد وفقت في إلقاء الضوء على بعض العلامات
البارزة على مسيرة بنك الكويت المركزي، والتي تتسم، كما أوضحنا،
بالجهود الحثيثة، والعطاء المتجدد، والنظرة المستقبلية المتفائلة.
